

الخلفية السوسيوثقافية لمروجي المخدرات Sociocultural background of drug dealers

منير قندوز *

جامعة محمد بوضياف المسيلة

Mounir Guendouz

Mohamed Boudiaf University- M'sila

mounir.guendouz@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/18 تاريخ القبول: 2022/02/28 تاريخ النشر: 2022/04/03

- الملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى تناول ظاهرة تجارة وترويج المخدرات، وهي ظاهرة ما فتأت تزداد عاما بعد عام، لاسيما في ظل التغيير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي أدت إلى بروز بعض مظاهر الانحراف والجريمة والتي لم يألفها المجتمع بهذه الحدة، وما يزيد من خطورتها كونها تصيب الفئة الفعالة في المجتمع، فئة الشباب التي تعد أساس الإنتاج وعماد التنمية ناهيك عن امتدادها إلى فئة الأحداث، فبالإضافة إلى كون مشكلة المخدرات تعيق تقدم المجتمع في مجالات التنمية المختلفة، فإنها تلحق الأذى بالأفراد والإمكانات البشرية وكذلك المجتمعية على حد سواء.

خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الظروف والعوامل المتداخلة والمتفاعلة، تضافرت وعملت مع بعضها البعض وهيئت المجال لولوج عالم المتاجرة بالمخدرات، فقد اجتمعت الظروف الأسرية وسلاسة عوامل الضبط الاجتماعي وتراجع دور الأسرة بصفتهما الوحدة الأساسية في المجتمع عن ذلك الدور الذي يكفل حياة متماسكة ومتضامنة، فضلا عن الظروف الاقتصادية، لاسيما إذا كانت جماعة الأقران من السوء بما كان، مع التسهيلات الموجودة في الحصول على المادة المخدرة بالنظر إلى الكم الهائل من المخدرات التي تدخل إلى التراب الوطني.

- الكلمات المفتاحية: المخدرات؛ الخلفية السوسيوولوجية؛ الخلفية الثقافية؛ الترويج؛ التهريب.

Abstract: The current study aimed to deal with the phenomenon of drug trade and promotion, a phenomenon that has been increasing year after year, especially in light of the social change that Algerian society knows in the social, cultural and economic fields, which led to the appearance of some manifestations of delinquency and crime, which society is not familiar with this curve. And what increases its danger is that it affects the active group in society, the youth group, which is the basis of production and the pillar of development, not to mention its extension to the category of events. In addition to the fact that the drug problem prevents the progress of society in various areas of development, it harms individuals and human as well as societal potentials alike.

The study found that there was a set of overlapping and interactive circumstances and factors, combined and worked together and created the field to enter the world of drug trafficking, family circumstances and smooth social control factors and the decline in the role of the family as

*- المؤلف المرسل

the basic unit in society from that role that guarantees a cohesive and solidarity life, as well as economic conditions, especially if the peer community is as bad as it was, with the facilities in obtaining narcotic substance in view of the huge amount of drugs that enter into National territory.

Keywords: drugs; sociological background; cultural background; promotion; smuggling.

1- مقدمة :

تعد معضلة المخدرات من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي باتت تهدد أمن المجتمع وتمس بسلامة أفراده، حيث أضحت مع انتشارها واستفحالها بين أوساط الفئات الاجتماعية المختلفة تقيض البناء الاجتماعي وتندثر بضرب منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، خاصة بعد أن عرفت طريقها إلى أغلب الفئات الاجتماعية صغارا وكبارا، أحداثا ومراهقين ذكورا وإناثا متمدرسين ومتسربين، إذ تطالعتنا الأخبار يوميا عن حجم انتشار الظاهرة بين الأحداث والمراهقين والشباب، وتندرتنا الإحصائيات المتعلقة بالظاهر عن انتشارها الكبير والمتزايد إذ لم يتوقف الأمر عند تجريمها وتعاطيها فقط بل تجاوزته إلى معاقبتها وإدمايتها والأدهى والأمر من ذلك هو العدد المتزايد لمن ولجوا عالم المتاجرة بها وتهريبها وترويجها، وما الكميات الكبيرة التي تضبطها المصالح الأمنية سواء المهربة منها على حدود البلاد أو التي تضبط في المناطق الداخلية في الحواضر والأرياف، فإن الأمر يستدعي الوقوف على واقع الظاهرة لمعرفة مسببات انتشارها بهذا الشكل الكبير، ولعل هذه المحاولة المتواضعة تضاف إلى الدراسات الأكاديمية التي تناولت الظاهرة من زوايا مختلفة للوقوف على حجمها وانتشارها والجماعات الفاعلة المؤثرة والمتأثرة بها، ونظرا لعدد الأفراد المغرر بهم الذين قد تضطروهم الظروف لولوج عالم المخدرات والجريمة فإن الأمر يستدعي تضافر الجهود لمواجهة الظاهرة،

2- مشكلة الدراسة:

وسلوك المتاجرة بالمخدرات كباقي السلوكات المنحرفة يتم تعلمه واكتسابه من المحيط الأسري أو الاجتماعي لكن الأسباب المسئولة عن حدوثه تختلف باختلاف الخصائص النفسية والاجتماعية للفرد، بالإضافة إلى الظروف المحيطة به وقد تكون هذه العوامل ذاتية نابعة من الشخص، أو من البيئة الاجتماعية بما في ذلك الوسط الأسري، أو سوء الأوضاع الاقتصادية أو كل الأسباب متضافرة معا، لذلك تعددت النظريات والمقاربات التي تناولت موضوع المخدرات من كافة النواحي محاولة تفسيره، وكشف العوامل المرتبطة به، وإعطاء حلول ومقترحات ذات أسس علمية وعملية بالتعاون مع كافة الجهات والمختصين في المجالات النفسية، التربوية، الاجتماعية، الاقتصادية الطبية والقانونية، نظرا لاكتساب الظاهرة طابعا عالميا واسع النطاق، حيث تشير التقارير إلى زيادة الإقبال على المخدرات بشتى أنواعها، ففي تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة

والذي نشر في فيينا ذكر أن دولا كثيرة شهدت ارتفاعا في معدلات تجارة المخدرات خلال جائحة كورونا. وفي استطلاعات رأي للعاملين بالصحة في 77 دولة، قال 42 بالمائة أنه لوحظ ازدياد في عدد المتاجرين في الحشيش والعقاقير الطبية المخدرة، وأشار التقرير إلى أنه خلال الأربع والعشرين عاما الأخيرة، زاد تعاطي الحشيش أربعة أضعاف في بعض الأنحاء، فيما تراجعت نسبة المراهقين الذين يعتبرون الحشيش ضارا بنحو 40 بالمائة. يأتي هذا التطور بالرغم من وجود دليل على ارتباط تعاطي الحشيش بمجموعة من الأضرار الصحية، خاصة لدى متعاطيه بانتظام على المدى الطويل. (الأمم المتحدة، 2021).

هذا وقد عرف المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات الكبيرة، والتحولات المتلاحقة في جوانب شتى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية شاملة، واكب هذا التغير العديد من الظواهر السلبية التي لم يكن لا يخيف انتشارها، ولا تكاد تطلق إحصاءاتها ولا عدد مرتكبيها وضحاياها، ومن هذه الظواهر آفة المخدرات التي عرفها الإنسان منذ القدم، وأصبحت إحدى المشكلات المعاصرة التي لم تجدي معها الحلول ولم تنجح في استأصل شأفتها الخطط والبرامج المختلفة، فوقفت عاجزة عن مواجهتها أغلب الدول نامية كانت أو متطورة، لانتشارها من موطن إلى آخر زراعة وتصنيعاً وتعاطياً وإدماناً وترويجاً، ولمواجهة انتشارها ومحاربتها، أبرمت الاتفاقيات وعقدت الندوات والمؤتمرات، وقدمت البحوث والدراسات في شتى التخصصات العلمية المتعلقة بالظاهرة، وما يزيد من خطورتها كونها تصيب الفئة الفعالة في المجتمع، فئة الشباب التي تعد أساس الإنتاج وعماد التنمية، ناهيك عن امتدادها إلى فئة الأحداث، فبالإضافة إلى كون مشكلة المخدرات تعيق تقدم المجتمع في مجالات التنمية المختلفة، فإنها تلحق الأذى بالأفراد والإمكانات البشرية وكذلك المجتمعية على حد سواء.

فإلى جانب ما تسببه من تدهور في قوى الفرد الجسمية والنفسية بمختلف وظائفها، فإن جريمة تجارة المخدرات التي تسعى استدراج الأحداث والمراهقين والشباب تتعلق بجرائم أخرى خاصة الجريمة المنظمة المتعلقة بعضها ببعض أكثر تنظيماً وتسلسلاً، لذلك لاقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً من علماء الاجتماع والنفس والقانون وشتى التخصصات الأخرى، وأجريت الدراسات على المخدرات ومتعاطيها ومدمنيها، في حين لم تلقى جزئية متاجرة وترويج وتهريب المخدرات ذلك الاهتمام الكبير، نظراً لحساسية هذه الفئة وصعوبة الوصول إليها، ويشكو المجتمع الجزائري من هذه المعضلة التي شهدت اتساعاً وتنامياً كبيراً، حيث بينت مختلف الدراسات والبحوث الاجتماعية والعلمية التي تناولت الظاهرة أن المجتمع الجزائري وإلى وقت قريب كان من بين المجتمعات التي سجلت بها أضعف نسب ترويج المخدرات، لكن ومع التحولات الاقتصادية التي

شهدتها الجزائر مطلع التسعينات ومع ارتفاع مستوى الأحداث والأزمات الاقتصادية وتردي الوضع الأمني واتساع ظاهرة التهريب على الحدود، لامتداد وشساعة الحدود الجزائرية المترامية الأطراف مع مختلف دول الجوار، خاصة على الحدود الغربية باعتبار المملكة المغربية أكبر دولة منتجة للقنب الهندي في العالم (60%) من مجمل الإنتاج العالمي (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2014)، لكل هذا فقد أصبحت الجزائر منطقة عبور لعصابات تهريب المخدرات لتتحول فيما بعد إلى سوق استهلاك، كل ذلك أدى إلى انتشار ظاهرة المتاجرة وترويج وتهريب المخدرات في المجتمع الجزائري.

إن التحليل الاجتماعي العميق للخصائص الاجتماعية والثقافية للمدمنين مروحي للمخدرات لا يستقيم مع الاقتصار على التحليلات الجزئية التي ترصد الظاهرة على مستوى الأفراد، وعلى مستوى العوامل القريبة منهم التي تدفعهم إلى ممارسة أي نمط من أنماط السلوك المنحرف دون تحليل اجتماعي موسع للظاهرة على المستوى الكلي البنوي الذي يمكن الدارس من رؤية العوامل في سياقها الاجتماعي الأوسع، ذلك أن العوامل المباشرة التي تدفع بالأفراد إلى المتاجرة بالمخدرات بوصفهم أفرادا، ليست هي بالضرورة التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة على مستوى المجتمع، ولهذا لا بد من التمييز بين العوامل التي تدفع ببعض الأفراد إلى المتاجرة بالمخدرات في المجتمع، وبين العوامل التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة على المستوى الاجتماعي بصورة عامة، وتجعل من الظاهرة تنذر بمخاطر كبيرة وتقتضي الضرورة معالجتها، ولما كانت الدراسة الحالية تقع في حقل علم الاجتماع، فهي تفترض وجود علاقات سببية بين المتاجرة بالمخدرات وبين الإطار السوسيوثقافي الذي يعيش فيه المروجون، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في الخصائص السوسيو ثقافية لهذا الفئة الإجرامية فئة مروحي المخدرات من خلال الاطلاع على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في كل منها والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المميزة لها وكذا محاولة معرفة أهم العوامل المسببة في ولوج عالم جريمة ترويج المخدرات.

3- مبررات الدراسة:

هناك مجموعة من المبررات التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع، يمكن إيجازها في النقاط

التالية:

- الشعور بأهمية المشكلة وخطورتها.
- الارتفاع المتزايد في معدلات المتورطين بتهريب المخدرات والمتاجرة بها بين الشباب في المجتمع الجزائري بشكل خطير يدعو إلى التناول العلمي للظاهرة من زواياها المختلفة.

- الآثار الناجمة عن المتاجرة بالمخدرات والترويج لها، وبخاصة أنها يمس فئة الشباب، وهي الفئة الأكثر قدرة على العمل والإنتاج والمساهمة في تنمية المجتمع، وهي من أهم الطاقات البشرية المنتجة.

- جدة وحدائة موضوع البحث في الخصائص السوسولوجية والثقافية لمروجي المخدرات في مجال الدراسة نسبيًا، فهذا الموضوع لم يتم الخوض فيه بشكل مستفيض باعتباره موضوعًا مستقلاً، على الرغم من أن موضوع التعاطي أخذ حيزًا واسعًا من الاهتمام في الدراسات الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية له، أو بآثاره أو من زاوية الوقاية والعلاج.

- الإيمان العميق بالدور الذي تلعبه الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في زيادة حجم هذه المشكلة أو نقصانها، وهذا ما يستدعي التعرف على مواطن الخلل والعوامل المرتبطة بها، والتي يمكنها أن تهيئ للمتاجرة والترويج، ومن ثم يمكن وضع الاقتراحات والتوصيات بناءً على النتائج التي يتم التوصل إليها لمواجهة هذه المشكلة.

4- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج إحدى الموضوعات الفكرية والعلمية التي أضحت تمثل محط اهتمام شتى دول العالم، ألا وهي معضلة ترويج المخدرات، وتركز بالبحث والتدقيق أكثر في الخصائص التي تميز فئة الإجرامية في المجتمع، من خلال تقصي جوانب هذه الخصوصية اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، والبحث فيما تنتجه وتفرزه هذه الظاهرة من مخلفات وما تشكله من مخاطر وتغيرات وآثار تصيب الفرد والأسرة والمجتمع، فاستراتيجية مواجهة مخاطرها تقتضي الوقوف على أبعاد الظاهرة ودراستها وتحليلها وكشف جوانبها المختلفة، أملاً في الوصول إلى نتائج يمكن على ضوءها رسم سياسة واضحة تقوم على حقائق ومعطيات دقيقة، تعتمد في انجاز مخططات لمحاربة الظاهرة والتصدي لها، اتقاء لسلباتها ومواجهة لأضرارها ومخاطرها بالاتجاه الذي يحقق المنفعة للمجتمع بشكل عام.

5- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف والكشف على الخصائص السوسولوجية والثقافية والاقتصادية لمروجي المخدرات والتي لها علاقة بالسلوك الإجرامي المتمثل في المتاجرة والترويج والتهرب من خلال معرفة

- الخصائص الاجتماعية العامة لمروجي المخدرات.
- الخصائص الثقافية العامة لمروجي المخدرات.
- الظروف الاقتصادية لمروجي المخدرات.

- أساليب الضبط الاجتماعي لدى أسر لمروجي المخدرات.

- طبيعة العلاقات الأسرية.

6- تحديد المفاهيم:

- المخدر (Drug):

- المخدر لغة: للمخدر في اللغة معان عدّة، فالخَدْرُ فتور يصيب الأعضاء اليد والرجل والجسد، كما يعني الكسل والسكون، يقال تَخَدَّرَ واختدر بمعنى استتر (الزبيدي، دت، ص 140-141). وَخَدِرَ كأنه ناعس، والخادر هو الفاتر الكسلان (ابن منظور، 1968، ص 233). والخَدْرُ ستر يمدّ الجارية في ناحية البيت، ويقال أيضاً خدر الأسد في عرينه بمعنى أنه لم يستطع الخروج وهو خادر مخدّر (بن عباد، د- ت، ص 299).

- المخدّر اصطلاحاً: المخدّرات مادّة خام أو مستحضرة قد تكون منبهة أو مسكّنة، بحيث إذا استعملت لغير الأغراض الطبيّة والصناعية، فإن من شأنها أن تؤدّي بالفرد إلى حالة من التعود والإدمان فتلحق به أضراراً جسميّة، ونفسية، واجتماعية، وتمتد هذه الآثار لتشمل المجتمع (بدوي، 1977، ص 118).

وتعرّف المخدرات علمياً بأنه اكل مادّة كيميائية يؤدي تناولها إلى النعاس والنوم أو غياب الوعي المرفق بالألام. ووفقاً لهذا التعريف؛ فإنّ المخدرات المنشطة وعقاقير الهلوسة لا تدخل ضمن إطار المواد المخدّرة، بينما يندرج الخمر تحت صنف المخدّرات (دعبس، 1994، ص. 23) ومن الناحية القانونية تعرّف المخدرات بأنّها مجموعة المواد المحدثّة للإدمان، يؤدي تعاطيها إلى تسمّم الجهاز العصبي، ويحضر تداولها أو زراعتها أو صناعتها إلاّ لأغراض محدّدة وبترخيص قانوني؛ وتشمل: الأفيون ومشتقاته؛ والحشيش؛ وعقاقير الهلوسة؛ والمنشّطات؛ والكوكايين، بينما لا تصنّف الخمر والمهدّئات والمنوّمات ضمن المخدّرات بالرغم من ثبوت أضرارها وقابليتها لإحداث الإدمان (العشماوي، 1995، ص. 10).

- التعريف الإجرائي للمخدر: المخدّرات مواد طبيعية أو مصنعة أو مخلّقة، تؤثر في الجهاز العصبي المركزي، وتختلف تأثيراتها باختلاف طبيعتها - منبهة، مسكّنة، مهدّئة، مهلوسة - وبطريقة تعاطيها ومدة التعاطي، يؤدي التعاطي المتكرر والمستمر لها إلى إدمان تصاحبه تغيرات نفسية وجسمية تظهر أثناء التعاطي وأخرى تظهر في حالة الامتناع أو ما يطلق عليها بأعراض الانسحاب. ويتضمن مفهوم المخدّر كل أنواع المخدّرات إضافة إلى الكحوليات.

الترويج:

روح لغة: من الفعل رَوَّجَ يُرَوِّجُ، تَرْوِجًا، فهو مُرَوِّجٌ، والمفعول مُرَوِّجٌ.

ورَوِّجَ السَّيِّءَ: جعله منتشرًا يكثر الطَّلَبُ عليه، كأن نقول: رَوِّجَ السلعةَ/ الدَّعَايةَ/ عملة زائفة، رَوِّجَ السَّيِّءَ: عَجَّلَهُ رَوِّجَ أَخْبَارًا: أَشَاعَهَا رَوِّجَ كَلَامَهُ: زَيَّنَهُ. (ابن منظور، 1968، ص276).

روج اصطلاحاً: يعرف "kincaid" الترويج بأنه نظام اتصال متكامل يقوم على نقل معلومات عن سلعة أو خدمة بأسلوب إقناعي إلى جمهور مستهدف من المستهلكين، لحمل أفرادها على قبول السلعة أو الخدمة المروج لها. (بدوي، 1977، ص120).

الخصائص:

التعريف اللغوي: تأتي كلمة خصائص، من خص يخص: أي ميز الشيء، ومفرده خاصية (المعجم الوسيط، د-ت، ص. 210).

التعريف الاصطلاحي: يعرفها عبد الخالق بأنها: "خصلة أو سمة ذات دوام نسبي، يمكن أن يختلف فيها الأفراد فتميز بعضهم. أي هناك فروق فردية فيها، وقد تكون السمة أو الخاصية وراثية، أو مكتسبة، كما يمكن أن تكون جسمية، أو معرفية، أو انفعالية، أو متعلقة بمواقف اجتماعية" (عبد الخالق، 1983، ص. 15).

- **الخصائص الاجتماعية:** تعرف الخصائص الاجتماعية بأنها: "سمات اجتماعية تميز أفراد المجتمع، وتؤثر في سلوكهم اتجاه موقف معين، وتتركز الخصائص والروابط الاجتماعية في متغيرات مثل: الحالة الزوجية، مستوى التعليم، ومستوى المعيشة، والروابط الأسرية".

ويعرفها رشوان بأنها (سمات اجتماعية تميز أفراد المجتمع وتؤثر في مسلكهم تجاه موقف معين، وتتركز أهم الخصائص والروابط الاجتماعية في متغيرات مثل الحالة الزوجية ومستوى التعليم ومستوى المعيشية والترابط الأسري) (العززي، 1423هـ، ص. 11).

التعريف الإجرائي للخصائص الاجتماعية: يقصد بها مجموعة المتغيرات المتعلقة بأسرة المتاجر والمروج للمخدرات، وبيئته الاجتماعية المحيطة، والتي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في سلوكه الإجرامي.

- **الثقافة:** كلمة ثقافة لغوياً مأخوذة من الفعل ثَقِفَ أي صار حاذقاً خفيفاً، وثقوفة الكلام أي حذقه وفهمه بسرعة (معلوف، 1986، ص. 71)، والثقافة تعني الفطنة والنشاط والحذق والتمكن من الفنون والعلوم والآداب، ويعرف الثقافة مجمع اللغة العربية بأنها كل ما فيه استفادة للذهن وتهذيب للذوق وتنمية للملكة النقد والحكم لدى الفرد والمجتمع (حسن: 2007، ص55).

ولغوياً يترجم الورد كـلمة (culture) إلى مفردة ثقافة وليس حضارة، لأنَّ الحضارة استخدمت باللغة العربية بمعنى المدنية، وهو ما ذهب إليه ابن خلدون وغيره من العلماء العرب، ويرى الورد أن لفظة ثقافة في مجتمعنا العربي شاع استعمالها بالتداول العام بمعنى المعرفة أو

التهديب أو النضوج العلمي، وهذا يُوقع التباساً عند القارئ عن استعمالها بمعناها العلمي، ومنعاً للالتباس استخدم الوردى مفردة الثقافة الاجتماعية ليعني بها (culture). (الوردى، ب د، ص 35). أما اصطلاحياً فالثقافة هي الوجه الثاني لكينونة البشر وهي الناس في مقابل الطبيعة، والثقافة أهم ما يميز المجتمع الإنساني عن غيره من التجمعات الحيوانية، إذ توفر للفرد صورة السلوك والتفكير والمشاعر التي ينبغي أن يكون عليها في طفولته، وتعطيه تفسيرات جاهزة عن أصل الإنسان وعن الطبيعة والكون، وتزوده بالقيم والمعايير التي هي لب الثقافة ونواتها لكي يميز في ضوئها ما هو صحيح من الأمور عما هو خاطئ، والثقافة تخلق ضمير الفرد الذي يراقب سلوكه ويرسم شخصيته وذاته الاجتماعية، وهي التي تربط الفرد بالجماعة بما يميزه بسماتها التي تغرسها فيه، وهي الأساس المكون للسلوك والفعل الاجتماعي في حياة الفرد كما يصفها بارسنز كما وصف أوزوالد شبنلنجر الثقافات بأنها كائنات عضوية وتاريخ العالم هو قصة حياتها الجماعية. (حسن 2007، ص ص. 27-29).

تعريف الثقافة: أول من وضع تعريفاً للثقافة هو الانثروبولوجي البريطاني إدوارد تايلور، فقد عرفها تعريفاً وصفيًا وموضوعياً وليس تعريفاً معيارياً، يختلف عن التعاريف الأخرى الحصرية والفردانية للثقافة ورأى أنها تعبر عن شمولية الحياة الاجتماعية للإنسان، وتتميز ببعدها الجماعي، وأنها مكتسبة فهي لا تنشأ عن الوراثة البيولوجية، ومع كونها مكتسبة فإن أصلها وطابعها غير واعيين إلى حد كبير

التعريف الإجرائي: الثقافة حصيلة فكر الإنسان ونشاطه في جميع مجالات الحياة وهي بعد ذلك كلٌ متماسك ومترابط ومتفاعل بقوة من القيم والمعايير والأفكار والمعتقدات والنشاطات الأخرى التي توافَق عليها مجتمع ما وتتنظم بموجبها سلوكيات أفرادها، وتتوارثها الأجيال منقحةً عن طريق التنشئة الاجتماعية.

ومن خلاصة التعاريف السابقة يستطيع الباحث القول إن ثقافة المجتمع هي تفكير الفرد والمجتمع وسلوكهما اللذان أنتجا مجموعة الظواهر والشواهد الحاضرة، وهي كل القيم والمعايير والغايات والأهداف وأشكال السلوك والنظم التي يؤمن بها الإنسان كفرد أو عضو في جماعة، وهي كذلك المثل العليا التي يسترشد بها الإنسان في توجيه السلوك أو تبريره.

- الخصائص الثقافية:

يرى بدوي أن الخصوصيات الثقافية تعني العناصر الثقافية التي يشترك فيها أعضاء بعض فئات الأفراد دون غيرهم من باقي السكان كالعناصر الثقافية المرتبطة بمختلف المهن (بدوي، 1986، ص 405).

ويرى الدغماني أن الخصائص الثقافية تقتضي تناول عدة موضوعات كنوع السكن والسلوك الديني والأخلاق والقيم السائدة والقانون والنظام والضبط الاجتماعي والعادات الاجتماعية السائدة (الدغماني، 1415، ص. 16).

كما يقصد بها مدى وجود العادات والتقاليد والقيم والأعراف والوعي القانوني والأخلاق المرتبطة بتحقيق الأمن في المجتمع (غانم، 1427هـ، ص 16).

فاتجاه الفرد نحو ممارسة سلوكيات إجرامية كالمتاجرة بالمخدرات وترويجها، إنما يكشف عن نوعية خاصة من السمات والخصائص الثقافية لهذه الفئة، حيث إن هؤلاء الأفراد يفتقدون إلى وجود المستوى المناسب من الوعي بالثقافة الأمنية في المجتمع، أو بمعنى آخر ضعف مستوى الثقافة الأمنية لدى مروج المخدرات.

ومن المتغيرات ذات الصلة بالثقافة:

أ- العادات: يعرفها بدوي على أنها ليست إلا أنماط السلوك الجمعي التي تنتقل من جيل إلى جيل وتستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها، وفي بعض الأحيان نجد أن العادة تقوم مقام القانون في المجتمع (بدوي، 1986، ص. 94).

ب- التقاليد: يرى بدوي أن العلماء يفرقون بين العادة والتقليد فالعادة تتعلق بالسلوك الخاص أما التقليد فيتعلق بسلوك المجتمع كله (بدوي، 1986 م، ص 94).

ج- القيم الاجتماعية: هي الصفات التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة، وتتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الأفراد، كما تصبح من موجبات السلوك أو تعتبر هدفا له (بدوي، 1986 م، ص 398).

التعريف الإجرائي للخصائص الثقافية: يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة الخصائص الثقافية الفرعية التي يتميز بها مروج المخدرات وهي: العلم بحرمة المخدرات، الأهداف التي تسعى لتحقيقها في حياتك، النظرة لفرص النجاح التي يوفرها المجتمع، مدى مواثمة ثقافة المجتمع لطموحاتك، القابلية لتجاوز قيم وعادات وأعراف المجتمع، هل الأسرة محافظة، الثقافة الدينية، تصرف الوالدين عند الإخلال بالعبادات، مستوى الثقافة الدينية وأداء الصلاة، المواظبة على صلاة الجماعة، تدخل الأسرة في اختيار الأصدقاء، مكان قضاء وقت الفراغ، البرامج التلفزيونية المشاهدة، الأسباب التي تدفع للمتاجرة.

7- حجم ظاهرة تهريب وتجارة المخدرات في المجتمع الجزائري:

إلى وقت قريب لم يكن المجتمع الجزائري يعاني من معضلة المخدرات سواء تعلق الأمر بتعاطيها وإدمانها أو تهريبها والمتاجرة بها فقد كانت من الظواهر النادرة الحدوث التي لا تكاد أرقامها

تذكر ولا إحصاءاتها تؤثر، لكن ومع التغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي عرفها المجتمع الجزائري نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والتي كان أبرزها الانتقال من عهد الاشتراكية والأحادية الحزبية إلى عهد الديمقراطية والتعددية السياسية وما نتج عن ذلك من تغيرات على مستوى البنية السياسية والنهج الاقتصادي والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، وخلفت أثارا اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، ومن جملة تلك الآثار الزيادة السنوية في معدلات تهريب المخدرات وتعاطيها وإدمانها، والجدول التالي يبين تطور كمية المخدرات المحجوزة من قبل مصالح المكافحة من 2006 حتى 2015

الجدول (01): كمية المخدرات المحجوزة من قبل مصالح المكافحة من 2010 حتى 2021

(إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، من 2010 إلى 2021)

المؤثرات	الأفيون	الهيروين	الكوكايين	القنب	أنواع المخدرات
العقلية قرص	بالغرام	بالغرام	بالغرام	بالكيلوغرام	السنوات
304319,5	79	191,05	1177,72	23041,597	2010
262074	850,1	2496,65	10901,023	53323,093	2011
937660	13	6073,659	174821,7	157382,643	2012
1175974	500	868,299	3790,487	211512,773	2013
1006016	325 41	339,11	1238,626	173143,352	2014
548848	14	2573,75	86127,53	109244,628	2015
1072394	554.380	1403.823	59099.411	109099.411	2016
1201792	/	2120.965	6279.407	52609.907	2017
1807843	371,240	4324,240	671887,093	31936,386	2018
2085923	43	304,105	315759,404	55133,420	2019
6045289	12	2372,278	32353,827	88702,581	2020
5037472	789,8	1855,982	502858,866	66640,237	2021

لقد عرفت ظاهرة تهريب المخدرات وتعاطيها وإدمانها تطورا متزايدا ومتسارعا من سنة لأخرى، حيث تعد الجزائر بلد عبور للمخدرات خاصة مادة القنب الهندي القادم من المغرب والمتوجه نحو أوروبا والمشرق العربي وإفريقيا، ونظرا للظروف السياسية والأمنية التي عصفت بالمجتمع الجزائري في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي اصطلح عليها وعرفت بالعشرية السوداء والتي أدخلت المجتمع في دوامة من العنف والمآسي والضحايا، فقد زاد وقع الجريمة المنظمة

أين تلتي المصالح الإجرامية وتبادل المنافع بين الجماعات الإرهابية ومهربي المخدرات، فقد عرف نشاط تهريب المخدرات روجا كبيرا من سنة لأخرى وبلغ ذروته سنتي 2012 و 2013 حيث ارتفعت كميات المخدرات المحجوزة من قبل المصالح الأمنية إلى مستويات قياسية، فتضاعفت الكميات المحجوزة من القنب الهندي سنة 2011 ثلاث أضعاف ب 300% عما كانت عليه من 53323,093 كيلوغرام إلى 157382,643، كما تضاعفت الكميات المحجوزة من المخدرات الصلبة والتي كانت أرقامها لا تكاد تذكر، فقفزت الكمية المحجوزة من الكوكايين بأضعاف مضاعفة عما كانت عليه من 10901,02 غرام إلى 174821,7 غرام، وبالنسبة للهيروين قفزت الكمية المحجوزة بثلاث أضعاف عما كانت عليه سنة 2011 من 2496,65 غرام إلى 6073,659 غرام.

وعلى الرغم من أن الكميات المحجوزة من المخدرات الصلبة كانت تتأرجح بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى إلى أن الكميات المحجوزة من القنب الهندي ظلت تشهد ارتفاعا من سنة لأخرى.

الجدول (02): عدد الأشخاص الموقوفين مهربين ومتاجرين ومستهلكين للمخدرات من 2017 حتى 2021 (إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، من 2017 إلى 2021)

2021		2020		2019		2018		2017		نوعية المخدرات
مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	
27749	13094	28339	11644	21914	8805	25976	9142	22929	8622	القنب
157	247	164	247	101	229	61	167	47	148	الكوكايين
52	85	92	83	51	37	43	40	44	71	الهيروين
14843	12120	12952	10754	7208	8484	6916	7364	5625	4903	المؤثرات العقلية

تبين الإحصائيات الموضحة في الجدول الثاني عدد الأشخاص المتورطين الموقوفين من المهربين والمستهلكين للمخدرات من سنة 2017 حتى سنة 2021، والشيء البارز والملاحظ هو العدد الكبير للمهربين لمادتي القنب الهندي وكذا للمؤثرات العقلية، ولعل هذا التوجه سببه انخفاض سعر هذا النوع من المخدرات وسهولة الحصول عليها (عبر الحدود البرية) مقارنة بالمخدرات الصلبة الغالية الثمن والموجهة إلى نوعية معينة من المستهلكين الأثرياء والقادمة من دول أمريكا اللاتينية عبر الموانئ وبعض الحدود البرية، كما يلاحظ أيضا الزيادة الكبيرة في عدد المهربين لهاتين المادتين من سنة لأخرى، خاصة مهربي مادة المؤثرات العقلية الذين تضاعف عددهم ثلاث أضعاف تقريبا في ظرف خمس سنوات من 4903 سنة 2017 إلى 12120 سنة 2021، وهؤلاء هم الموقوفين فقط وليس العدد الحقيقي للمهربين الذين لاشك وأن رقمهم كبير بالنظر لحجم انتشار آفة المخدرات بين الأوساط والفئات الاجتماعية المختلفة، وكذا التطور الكبير والمتزايد في المهربين

والمستهلكين من سنة لأخرى رغم حملات التحسيس والوقاية المتواصلة والعقوبات الرادعة والغرامات المالية الكبيرة والزاجرة للمهربين والمروجين والمتاجرين في المواد المخدرة والممنوعات.

الجدول (03): الأشخاص الموقوفين حسب متغيري الجنس والسن من 2017 حتى 2021 (إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، من 2017 إلى 2021)

الجنس												العمرية الفئة السنة	
النساء						الرجال							
55+	-46 55	-36 45	-26 35	-18 25	18- سنة	55+	-46 55	-36 45	-26 35	25-18	18- سنة		
1	5	2	40	40	2	124	1015	3178	9685	10709	680	المجموع	2017
101						25391							
1	3	19	61	21	0	121	583	1791	3716	2262	34	المجموع	2018
105						8507							
0	6	10	74	22	0	118	792	2221	3466	1795	63	المجموع	2019
112						8455							
1	4	12	43	20	0	131	846	2106	4378	1799	43	المجموع	2020
80						9303							
25546												المجموع	2021

تبين الإحصائيات الموضحة في الجدول الثالث عدد الأشخاص المهربين والمتاجرين الموقوفين من سنة 2017 حتى سنة 2021 حسب متغيري الجنس والسن، حيث بلغ عدد المهربين الموقوفين سنة 2017 ما يزيد عن 25492 متهم، وفي سنة 2018 انخفض عدد المهربين والمتاجرين الموقوفين إلى 8612 ثم إلى 8567 سنة 2019 وفي سنة 2020 تم توقيف 9383 مهرب، لتسجل سنة 2021 توقيف أكبر عدد من المهربين والمتاجرين بالمخدرات حيث بلغ عددهم 25546 موقوف، وشكل الذكور الغالبية العظمى من المهربين وهو ما نسبته تقريبا 98,81 %، ولعل مرد ذلك إلى خطورة هذا الفعل الإجرامي وصعوبته حيث يتطلب القوة والجلد ورباطة الجأش ومواجهة الصعاب المختلفة والمحتملة والخطر المحدق في كل لحظة، ومع ذلك فإننا نرى حضورا للعنصر النسوي في هذا الفعل الإجرامي الذي يتنافى وخصوصية المرأة وضعفها، إضافة إلى هذه الإحصائيات تطالعنا الأخبار عن توقيف عصابات لترويج المخدرات أبطالها مراهقات ونساء، وهو ما يؤكد عن ولوج الأنثى عالم المخدرات تهريبا وترويجا وتجارة وتعاطيا وإدمانا.

وفيما يتعلق بمتغير السن فإن البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه توضح أن أعلى نسبة لمتوسط أعمار المتهمين الموقوفين لدى الجنسين جاءت ضمن الفئة العمرية من 26 إلى 35 سنة، وعموما فإن أعلى النسب سجلت في الفئات العمرية من 18 إلى 45 سنة وهي تمثل سنوات الشباب

والقوة والفتوة مقارنة بسنوات العمر الأخرى، والتي استغلها هؤلاء في ممارسة هذه الأفعال الإجرامية التي تتعدى نتائجها الوخيمة هؤلاء الأفراد لتقضي على أجيال كاملة وتدمر المنظومة الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع وتقيض الاقتصاد الوطني، إضافة لما يصرف من ميزانيات للوقاية من المخدرات ومواجهتها.

8- التفسير النظري لسلوك التهريب والمتاجرة بالمخدرات:

تفترض النظريات الاجتماعية-الثقافية (Sociocultural Theory) أن هناك بعض الأشياء تتوسط فيما بين السلوك الإجرامي وخبرات الأشخاص الذين يدخلون مجال المخدرات، هذا الشيء هو البعد الثقافي، وهو مجموعة من المعتقدات والمفاهيم والمعرفة وطرق الفعل التي تكون خاصة بجماعة معينة فيما يتعلق ببعض أنماط السلوك، فتأثيرات المخدرات يمكن فهمها من خلال ثقافة الجماعة التي تستخدم أو تتعاطي هذه المخدرات.

ولا يتفق علماء الاجتماع كثيرا مع أولئك الذين ينظرون إلى المتاجرة بالمخدرات، والذين ينظرون إلى كافة الانحرافات الاجتماعية الأخرى على أنها فقط مظاهر ومواصفات لبعض الظروف والحالات السيكومرضية. ولقّما تمّ قبول مثل هذا الاتجاه في ميادين علم الاجتماع العامة، ولا من قبل علم الإجرام أو علم النفس، ومثل هذا الاتجاه السوسيوولوجي لتفهم واستيعاب استخدام المخدرات يمثلها الباحث "كلوسن" أحسن تمثيل، عندما يشير إلى الدراسات والبحوث التي تناولت الشخصية ونموها للسكان في قاع المدينة، أي الأماكن المتدنية المستوى، فأشار إلى أنهم كانوا من ذوي الصفات والسمات الشخصية المتشابهة تماما، على عكس ما يظن البعض بأنها سمات ينفرد بها المتاجرون بالمخدرات، فقط. ويفترض الباحث بأنه ربما تكون سلاسة الضوابط الاجتماعية في مثل تلك المناطق المتدهورة جنبا إلى جنب مع وفرة المخدرات فيها؛ عوامل تفرض نفسها من ناحية ارتباطها بالنسبة المرتفعة في الإقبال على المتاجرة بالمخدرات (MacGrath and Scrapitti, 1970, p 5-7).

وتفترض النظريات الاجتماعية وجود علاقة سببية بين تطور نوع ما من الإشكالية الإدمانية وبين الإطار السوسيوثقافي الذي تحددت فيه مواقع هذه الإشكالية وأمكانتها، وتطرح السؤال التالي: ما وظيفة الأسرة والبيئة والثقافة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في اللجوء إلى المتاجرة بالمخدرات؟

1-8- نظرية الأنساق (System Theory):

تحاول نظرية الأنساق أيضا تفسير الإدمان، وتضع في اعتبارها مجموعة من الأنظمة السائدة وبيئات هذه الأنظمة، فالمؤسسات وعمليات التواصل والتفاعل والاعتمادية المتبادلة

والمشتركة وتكامل الأجزاء والعناصر، هي التي تتميز بها هذه النظرية. ووفقا لما يذكره الباحث "برتالانفي Bertalanffy" 1968، فإنّ الأنظمة الحية كافة هي أنظمة منفتحة، ويحافظ النظام المنفتح على المدخلات والمخرجات المستمرة ذات العلاقة بالطاقة وبيئتها، ويصبح هذا النظام المنفتح أكثر تنوعا وتعقيدا وتنظيما. أمّا النظام المغلق؛ فهو نظام منعزل عن بيئته، ويتوجه نحو "اللانظام" والفوضى المتزايدة. وتنتظر نظرية النظم إلى الناس على أنهم كائنات اجتماعية بدلا من النظر إليهم على أنهم كيونات سيكولوجية أو بيولوجية، والتفاعل ما بين الفرد والبيئة أمر حيوي للغاية، فإزالة آثار المخدر لمدمن متشرد ستكون معاملة سيئة إذا كان هذا المدمن سيرمي في الشارع مرة أخرى.

وإذا ما تم تطبيق نظرية النظم على الأسرة المدمنة، فسيكون من الواضح أنّ إساءة استخدام العقاقير أو ممارسة أي سلوكيات إدمانية، إنما يستهدف تحقيق غرض ينصب في النظام الأسري، ومن ثم فإنّها- الأسرة- ستؤدي دورا في بداية الإدمان، وفي تطوره، وفي معالجته.

8-2- النظرية الأنثروبولوجية:

تركز النّظرية الأنثروبولوجية على القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات، وعلى المبادئ والمعايير التي يؤمن بها المجتمع بالنسبة لاستخدام المخدرات والسلوكيات الإدمانية الأخرى، فالشعوب البدائية تعرف المخدرات وتستخدم الأنواع العديدة منها، ولكن الإدمان على أي نوع منها نادر الحدوث، وتفيد الدراسات الثقافية المقارنة بأنّ الوظيفة والدلالة الرئيسية للكحول في كل المجتمعات هي التقليل من التوتر، الذي عادة ما يرتبط بالاستقرار والقلق الاجتماعي ومع الاختلال الوظيفي، أو مع التغير الذي يحدث في كل زاوية (Rasmusse, 2000, p 35).

8-3- المنحنى البنيوي للسلوك الإجرامي:

قدم روبرت ميرتون (1938) نظريته، وذلك لتفسير الأنماط المتعددة للسلوك الشاذ. والمبادئ الأساسية لهذه النظرية قائمة على أساس تصور ميرتون أن المجتمع الأمريكي في حالة من الشذوذ، وأن المجتمع الأمريكي قد خلق عدم الترابط بين الأهداف الثقافية الكلية التي يشترك فيها المواطنون الأمريكيون ويسمي ميرتون هذا "هدف النجاح للفرد الأمريكي"- الوظيفة المحترمة وإمكانية وجود وسائل شرعية التي يقدمها المجتمع لتحقيق تلك الأهداف (كالتعليم الرسمي والحصول على وظائف جيدة) - ونتيجة لعدم الاتصال والترابط هذا وجدت عدة أنواع من السلوك المنحرف (حسين، ص 203).

ويرى ميرتون أن الصور المختلفة من السلوك المنحرف تنجم عن التفاوت في تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية ولقد استخدم ميرتون مصطلح "الأنومي Anomie" من خلال قضية

عامة مؤداها أن البناءات الاجتماعية تمارس ضغطاً محدداً على أشخاص معينين (أو أي أشخاص في مواقف اجتماعية معينة) عندما لا يمثل السلوك بصورة أو بأخرى. ولكي يتقدم لهذه القضية فقد عقد تمييزاً بين الغايات والوسائل في أي مجتمع.

ويتضمن هذا المنحنى تطبيقاً للمفاهيم التحليلية السوسولوجية- الاجتماعية في محاولة توضيح السلوكيات الشاذة والمنحرفة، وما يتضمنه هذا المنحنى هو الافتراض القائل بأنّ هناك ظروفًا اجتماعية تعمل على إنتاج وخلق السلوكيات الشاذة والمنحرفة. لهذا يحاول مؤيدو هذه النظرة وضع ملخص للسّمات والخصائص البنوية ذات الصلة بالسلوكيات الشاذة، والتحقق من مدى علاقتها الكائنة بين صفات وخصائص اجتماعية معينة وبين الانحراف، فيرى هؤلاء أنّ هناك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية (Social Variables) من أمثال: الطبقة الاجتماعية؛ والتفكك الاجتماعي؛ والاضطراب الاجتماعي؛ والتركيبية الاجتماعية؛ والوسط الاجتماعي؛ والتشرد؛ والانقطاع الثقافي؛ وصراع الأدوار؛ هي التي تؤدي إلى الانحراف، ولاشك في أنّ هذه الرؤية نابعة من موقف يتعلق بنظام القواعد أو ما يسمى بتوقعات الأدوار الوظيفية وتكهناتها، فالمضمون الوارد هنا يقول بأنّ الانحراف حركة مستقلة وخاضعة للرؤى الخاصة بالمعزز أو المحرض. وهذا هو الموقف الذي يتخذه الباحثان "بارسونس وميرتون" Parsons and Merton، حيث يبدأ الباحثان بتحليل النموذج الستاتيكي للنظام الاجتماعي، ثم يطرحان سؤالاً يتعلق بسببية وجود انتهاكات للمعايير والقيم، فالسلوكيات الشاذة والمنحرفة حسب ميرتون ما هي إلا نتيجة لظرف خاص يتعلق بالبنية الاجتماعية التي يتوافر فيها التفكك وعدم الترابط، فتلقي البنية الاجتماعية بظلالها وبضغوطاتها على الفرد لكي يتصرف بشكل منحرف (Carey, 1968, p.2).

ويقدم علماء الاجتماع الأمريكيون من أمثال "ميرتون وكلاورد Kloward و"أوهلين Ohlin" تفسيرات ثقافية بخصوص ولوج عالم المخدرات، فهو من وجهة نظرهم يمثل استجابة انسحابية تحدث لدى الفرد؛ لأنّ طرق وسبل النجاح أمامه غير متيسرة أو مغلقة، وفي الوقت ذاته يجد نفسه عاجزاً عن ارتكاب أفعال إجرامية يحقق من ورائها أهدافه. ويفسر ميرتون ارتفاع معدلات المخدرات باعتبارها نتاجاً للمواقف الاجتماعية التي يمجّد فيها الفرد هدف النجاح الفردي، ويصدّ الأبواب في وجه بعض الفئات الأخرى التي تخالف فيما بعد معايير مجتمعتها وتتحرف عنه، وقد يكون من صور هذا الانحراف المتاجرة بالمخدرات (رفعت، 1980، ص.99). ويقدم "دونالد تافت Donald Taft" تفسيراً للانحراف الاجتماعي بما فيه الترويج فيقول: "إذا كانت ثقافة ما تتسم بالتعقيد والدينامية، وتمجّد الشخص الذي ينجح في مواقف الصّراع والتنافس ولكّنها تسدّ

الطريق أمام الكثير لتحقيق هذا النجاح، فإن فشل هؤلاء يؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية عدائية ضارة بمصالح المجتمع ككل" (رفعت، 1989، ص.101).

ويقدم بعض الباحثين تفسيراً اجتماعياً قائماً على عملية التعلم الاجتماعي، ومنهم "سوذرلاند Sutherland" الذي يرى بأن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتم تعلمه من خلال الاتصال مع الآخرين أثناء مواقف التفاعل الاجتماعي (الوريكات، 2004، ص.123). ويؤكد "بيكر Bicker" أن السلوك الإنساني ما هو إلا نتاج لتتابع الخبرات الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها مفهوماً عن معنى السلوك، كما يكتسب مدركات وأحكام معينة عن المواقف التي تجعل النشاط ممكناً ومرغوباً فيه، فيحدث ولوج عالم المخدرات من وجهة نظر بيكر من خلال عملية التعلم الاجتماعي (عبد المنعم، 2003، ص ص. 88-99).

8-4- نظرية الباب المفتوح (Gateway Theory):

تفترض نظرية الباب المفتوح بأن استخدام المخدرات بعينها يترك الأبواب منسحقة لاستخدام المخدرات الأكثر عنفاً وضرراً. فقد استنتجت كثير من الدراسات السائدة بخصوص المراهقين؛ أن استخدام التبغ ثم استخدام الكحول سيستمر متقدماً لاستخدام المخدرات الأخرى. وهناك نظرية الأشياء المتيسرة- الوفرة (Availability Theory) التي تؤكد بأنه كلما زاد الإقبال على المواد المخدرة أو سلوكياتها مثل: لعب القمار أو الجنس أو التسوق المرضي؛ ازدادت حدة المخدرات ووفرتها، وتهتم النظريات الاقتصادية بالتكلفة الاجتماعية للمخدرات، (Rasmussen, 2000 p. 36). لهذه النظريات الاجتماعية، حالها حال النظريات البيولوجية والسيكولوجية ذات الصلة بالمخدرات، نقاط ضعفها الجوهرية، فهناك الكثير من التساؤلات التي لا يمكن الإجابة عنها من منظور سوسيولوجي صرف ومجرد، وسنظل في حيرة من أمرنا بسبب مبادرة أفراد معينين باللجوء إلى تجارة المخدرات، في حين أن الآخرين الموجدين في الإطار السوسيوثقافي نفسه لا يلجؤون إلى ذلك، إضافة إلى أن الدراسات الخاصة بعلاقة الخلفية الأسرية بالمخدرات قلماً ونادراً ما تعرف أوجه الشبه بين أسر المروجين وغير المروجين. فالدراسات الطويلة المدى المتعلقة بنشوء وتطور الإشكاليات الإجرامية الكامنة في النطاق الأسري وفي العلاقات اليومية غير متوافرة، وبخاصة أن هذه الأمور تعد جوهرية في أية نظرية سوسيولوجية.

8-5- نظرية إيليويت التكاملية:

تشير نظرية "إيليويت Elliott" إلى وجود دوافع إيجابية لارتكاب الانحراف، وتنبع هذه الدوافع من الارتباط أو التماسك بالآخرين المنحرفين، وقد تبني إيليويت نموذجاً سببياً متطوراً حدد

فيه مجموعة من المتغيرات كنموذج سببي للجناح والولوج لعالم المخدرات والمتاجرة بها، هذه المتغيرات تتمثل فيما يلي:

الثقافة الاجتماعية: وهي تتكون من الانحلال الاجتماعي وإمكانية تعلم الأشياء المنحلة والزواج غير الشرعي، فقد ينمو طفل في بيئة فقيرة وانحلال اجتماعي حيث يجد مجموعات تتعاطى العقاقير وتتاجر بها وتصل إليهم بسهولة.

البيئة الأولية: وهي تتكون من أنواع من خبرات التنشئة الاجتماعية الأولى التي يتعرض لها الطفل، ففي بيئة ما يتم تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية حسنة ويتمسكون بمجموعات غير مرتبطة بالآخرين المنحرفين، وهؤلاء ذوي التنشئة الاجتماعية الضعيفة وغير المناسبة وغير الفعالة يخاطرون بالتمسك والارتباط بالجماعات المنحرفة وارتكاب السلوك المنحرف.

الارتباط بالتقاليد: فقد توصل إيليو إلى أن الناس يتنوعون في درجة الارتباط والتمسك بالتقاليد التي يخضعون لها، فالبعض يندفعون إلى القيام بالسلوك غير المنحرف، والآخرين لديهم روابط ضعيفة مع الجماعات غير المنحرفة، والمعايير وعلى اتصال وثيق بوسائل السلوك المنحرف. الارتباط المنحرف: وهنا يشير إيليو إلى أن خبرة بعض الأفراد تكون دافعا إيجابيا نحو الانحراف، ويتلقون مكافئات من أعمال الانحراف المرتكبة، وينتج فيها تماسك منحرف أو دمج والتزام وارتكاب لانحراف آخر.

السلالة: وتنتج عن الشعور بالفروق الاجتماعية والتي تكون عائقا في الوصول لإنجاز أهداف النجاح الشخصية.

9- العوامل المؤدية لانتشار ظاهرة تهريب المخدرات والمتاجرة بها:

هناك ثلاثة عوامل أساسية ترتبط ارتباطا مباشرا مع انتشار ظاهرة المتاجرة بالمخدرات، أولها طبيعة التنظيم الاجتماعي التي أضحت مبنية على تعدد منظومات القيم، وتنوع الضوابط المنظمة للسلوك الاجتماعي، ويتمثل العامل الثاني بنمو القوى الاجتماعية المستفيدة من انتشار جماعات المصلحة وتزايد قوتها وسعيها الحثيث لتحقيق الأرباح الخيالية من انتشار الظاهرة، وغالبا ما يقترن النشاط المنظم لهذه الجماعات بأعمال أخرى غير مشروعة، كتنظيم شبكات الدعارة، واستخدام مظاهر الفساد الإداري، وتجارة الأسلحة، والتعامل مع الجماعات الإرهابية، وغيرها من النشاطات التي يسهم كل منها بتخريب جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، مما يجعل آثار المخدرات لا تقتصر على الفرد فقط بل تمتد لتشمل مختلف المظاهر الاجتماعية. (عبد الرزاق، 1989، ص.87)

أما العامل الثالث فيتمثل في ضعف بنية الشخصية الفردية إثر تفكك بني التنظيم الاجتماعي وانجرافها للتيارات التي تجاهها على مستوى المجتمع، ولما كانت جماعات المصلحة معنية بذلك، فإن نجاحها وتحقق الأهداف التي تتوخاها إنما يرتبط بمقدار ما ينجرف من أفراد المجتمع مع التيارات الفكرية والاجتماعية التي تحدثها هذه الجماعات في بنية التنظيم الاجتماعي وتخدم أغراضها المادية والتجارية غير المشروعة. (عبد الرزاق، 1989، ص.94)

وتؤدي العوامل الثلاثة عند تضافرها إلى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع بصورة عامة، وترتبط سرعة انتشارها بمستوى النضوج الذي يتصف به كل جانب من الجوانب المشار إليها، فالمجتمع الذي يتصف بتنوع الثقافات المؤثرة فيه، وبنشيط فاعل لجماعات المصلحة، وتبعثر الانتماءات يكون أكثر عرضة لوباء التعاطي والإدمان على المخدرات، بينما يسهم قيام المجتمع على أسس ثقافية وحضارية يتمثلها الأفراد بسلوكهم ووعيهم الاجتماعي في حماية المجتمع من خطر البعثرة، ومن خطر جماعات المصلحة، ومن خطر انتشار الظاهرة على نطاق واسع.

إن ظهور مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية التي تدفع بعدد كبير من الأفراد إلى المتاجرة بالمخدرات لا يؤدي بالضرورة إلى دفع مجموعة أخرى من الأفراد حتى مع تضافر العوامل ذاتها، ذلك أن أبعاد الشخصية وتوازنها، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تقيمها مع الآخرين تختلف بين الأفراد اختلافاً بينا ينفي إمكانية تعميم أي نموذج للأسباب المؤدية إلى التعاطي على مستوى أفراد المجتمع، فاستقرار الشخصية، واكتسابها المناعة التي تحميها من التعاطي لا تأتي من اعتبارات نفسية وحسب، إنما من طبيعة النظام الذي يعيشه الفرد وتنظم من خلاله علاقاته مع الآخرين، حتى أن قيم الفرد واتجاهاته الفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لا تنفصل عن بنية النظام الاجتماعي الذي يعيشه من خلال تفاعله مع البيئة المحيطة به.

1-9- بنية التنظيم الاجتماعي وضعف الضوابط الأخلاقية:

تعد بنية التنظيم الاجتماعي وطبيعة الروابط التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الأفراد والجماعات بمثابة الأساس الموضوعي الذي تعمل من خلاله المؤسسات الاجتماعية وتمارس تأثيراتها المختلفة على الأفراد، وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية المتنوعة أن للعوامل الاجتماعية تأثيراً واضحاً في دفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات أو وقايتهم منها، ويظهر ذلك على مستوى الأسرة، وجماعة الأقران، وظروف العمل، ومستويات التعليم وغيرها من العوامل التي يمكن عدّها في إطار العوامل الاجتماعية لظاهرة المتاجرة بالمخدرات.

إلا أن هذه العوامل ليست في حقيقة الأمر إلا جزء لا يتجزأ من بنية التنظيم الاجتماعي، ويصعب النظر إليها على أنها عوامل فاعلة بمعزل عن طبيعة المعايير الناظمة للروابط الاجتماعية على المستويات كافة، فالأسرة مؤسسة اجتماعية تؤثر على نحو فعال في تنشئة أبنائها وتوجيههم التوجيه المناسب، وقد يؤدي الخلل في طبيعة الروابط الاجتماعية بين أبنائها إلى ظهور الخلل بدرجة أكبر في سلوك الأبناء وأنماط تربيتهم، غير أن الأسرة بحد ذاتها ليست بمعزل عن التنظيم الاجتماعي، بل تستمد منه طبيعة الروابط التي تنظم العلاقة بين أفرادها، والتي تتحدد من خلالها طبيعة الحقوق والواجبات المترتبة على كل فرد من أفرادها إزاء غيره من أفراد الأسرة، ولذلك فإن قوة التنظيم الاجتماعي للأسرة لا تأتي من الأسرة نفسها بقدر ما يتصل الأمر بالمعايير الأخلاقية والضوابط الاجتماعية التي تحكم أنماط السلوك، وتميز بين المرغوب والمرفوض، وهو أمر يتعدى حدود الأسرة ويتصل ببنية التنظيم الاجتماعي بصورة عامة.

ويندرج الأمر ذاته على جماعة الأقران، حيث تنتشر بين أفرادها جملة من القيم والمعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي، وهي ليست معزولة عن المجتمع الذي يحتضنها، وينمي فيها أشكالاً متعددة من العلاقات الاجتماعية التي يعزز جزء منها قيم التعاون والتضامن والنجاح، ويعزز الجزء الآخر قيم التفرد والأنانية وحب الذات، وبرغم ذلك فإن جماعات الأقران تستمد معاييرها وقيمها وأنماط السلوك التي تعززها بين أفرادها من بنية التنظيم الاجتماعي العام، الذي يسوغ هذه الأنماط الاجتماعية من السلوك ويرفض تلك. (بهجت، د.ت، 39).

ولا تشكل المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل، والمؤسسات الإعلامية استثناء من هذا القبيل، فجميعها مؤسسات اجتماعية تؤثر بالأفراد وتدفعهم تارة إلى تعاطي المخدرات، وتعمل تارة أخرى على وقايتهم منها تبعاً لمنظومة القيم الثقافية والأخلاقية الضابطة للسلوك، والتي تعمل على تنظيم أوجه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وفي ضوء ذلك تكمن أهمية البحث في التنظيم الاجتماعي وصلته الوثيقة بالمنظومة الثقافية والأخلاقية التي تعد مصدر وحدته، وتكامل الوظائف المنوطة بمكوناته.

2-9- التحليل الاجتماعي وبنية الفعل الإنساني:

في بعض الدراسات الاجتماعية يلاحظ أنها تحاول تفسير انتشار ظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات بأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة فيما بينها من جهة، وتحتاج إلى تفسير وتحليل من جهة أخرى، الأمر الذي يقلل من أهميتها العلمية ويجعلها غير قادرة على تفسير المشكلة تفسيرا متكاملا، فأساليب التنشئة الاجتماعية وجماعات الأقران ووسائل الإعلام والعوامل النفسية الخاصة بالأفراد، كلها قضايا متداخلة مع بعضها البعض ويصعب النظر إلى

أي منها بوصفها الفاعل أو المؤثر أو الأكثر تأثيراً، والنتيجة التي قد يصل إليها الباحث بعد معالجة كل قضية من القضايا المطروحة أن المشكلة لا تكمن في أي منها بقدر ما تتصل بالبيئة الاجتماعية التي تتجلى في الجوانب المختلفة، وتتجلى في هذه القضايا كافة. (حسين، 1991، ص.127).

إن إقدام الفرد على ولوج عالم المخدرات والمتاجرة بها لا يخرج عن كونه نموذجاً من نماذج الفعل التي يمارسها الإنسان، وشكلاً من أشكال السلوك التي يسعى الفرد من خلالها لتحقيق عملية التكيف الاجتماعي، وفي ضوء هذا التصور فإن التحليل الاجتماعي لانتشار المتاجرة بالمخدرات بوصفه شكلاً من أشكال الفعل التي يمارسها الإنسان لتحقيق غايات وأهداف يسعى إليها، مرتبط بالدلالات والمعاني التي تشكل في كليتها بنية الثقافة في المجتمع المعني، وتشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام التفاعلات الاجتماعية، فإذا انحلت هذه القيم وضعفت الدلالات التي تنطوي عليها أشكال السلوك، انحلت النظام الاجتماعي وبات أقرب إلى التشتت والبعثرة منه إلى الوحدة والتكامل، الأمر الذي يفسر ظهور أنماط أخرى من السلوك القائم على المصلحة الآتية دون أي اعتبار لمصلحة الجماعة بسبب ضعف الارتباط الاجتماعي، وضعف منظومة القيم الأخلاقية الضابطة. (عبد الرزاق، 1989، ص.103)

وتمتد معالم التحليل البنوي إلى الدراسات الوظيفية المعاصرة، وخاصة مع أعمال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، فالمعايير الناظمة لعملية الاتصال والدلالات الاجتماعية التي ينطوي عليها كل سلوك، مجسدة في منظومة القيم الثقافية والحضارية، والتي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض، فقد تناول بارسونز الشروط التي تحافظ من خلالها الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها، لقد أرجعت مجموعة من المقولات النظرية التي تفسر انتشار المتاجرة بالمخدرات في المجتمع، إلى انحلال القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية الناظمة للروابط الاجتماعية، مما يؤدي إلى غياب التنظيم الاجتماعي الذي يحدد قنوات التفاعل ويوضح الحقوق والواجبات المترتبة على الأفراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض من جهة، وفي علاقتهم مع الدولة من جهة أخرى.

وبذلك تعكس ظاهرة المتاجرة بالمخدرات خللاً واضحاً في بنية التنظيم الاجتماعي نفسه، وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد المكونين للمجتمع، فإذا أخذت القيم الأخلاقية والحضارية بالانحلال، وتجلت ذلك في انحلال الروابط الاجتماعية بضعف ارتباط الأفراد بالمنظومة الأم، في الوقت الذي يزداد فيه ارتباطهم بالتيارات التي تجرفهم لقرتها من حاجاتهم الوهمية المباشرة، فتصبح البيئة الاجتماعية أكثر استعداداً لتنتشر فيها مظاهر الانحراف والإقبال على أنماط سلوكية ضارة بأنفسهم وبالآخرين ويعاقب عليها القانون، ويختلف الأمر عن

ذلك في البنى الاجتماعية المستقرة، المبنية على معايير ثابتة، حيث يكون ما يشد الفرد إلى المنظومة الأم قويا، ويكون ارتباطه بالتيارات التي تحاول جرفه معها ضعيفا، عندئذ تكون البيئة غير قادرة على تقبل الفساد أو تسويغه بسبب انتشار معايير الضبط الاجتماعي المكافئ، ويفسر ذلك انتشار الفساد بقوة في المجتمعات التي تنحل فيها القيم الأخلاقية والدينية. (دعبس، 1998، ص.83)

وبناء على هذه التصورات يمكن إيجاز عناصر الإطار التحليلي لدراسة ظاهرة المتاجرة بالمخدرات على الشكل التالي:

تأخذ مظاهر الضبط الاجتماعي أوضح صورها مع تحقق شرطين أساسيين هما وضوح المعاني في ذات الفاعلين، وتمثل الفاعلين لهذه المعاني، فإذا تحقق الشرط الأول زال الالتباس والغموض عن كل تصرف، وأصبح السلوك لغة معبرة وأداة متطورة قادرة على تحقيق عملية التواصل الاجتماعي، ويتحقق الشرط الثاني تكون عملية التواصل قد أنجزت بالفعل ومن خلالها تحقق اجتماعية الفرد وإنسانيته. (السعد، 1996، ص.93).

لقد استقر المجتمع الجزائري على منظومة قيمية وأخلاقية تنظم العلاقات الاجتماعية السائدة بين الناس طيلة قرون عديدة، فجاء نظام الضبط الاجتماعي فيها نتاجا لتفاعل نموذجين من نماذج الضبط هما الدين والقرباة، فكانت صورة الحقوق والواجبات المترتبة على الأفراد واضحة كل الوضوح في أذهانهم وتصوراتهم وتفكيرهم، حتى أن كل فعل يمكن أن يمارس يقابله رد فعل مناسب يحدث على نحو تلقائي مرتبط بمكانة الفاعل وشخصيته، فتأتي ردود الأفعال كما هي متوقعة بين الناس تماما، ويسعى الأفراد في إطار هذه المنظومة إلى المحافظة على معايير التفاعل لكونها تجسد وحدتهم وهويتهم الثقافية والحضارية.

لقد أسهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمع في إضعاف تمثيل الفاعلين للدلالات الاجتماعية لأنماط السلوك، ذلك أن عملية التواصل الثقافي الحضاري الحاصلة تسهم في تقويض دعائم البنية الاجتماعية التقليدية دون أن تتشكل ملامح بنية اجتماعية يستطيع الفرد من خلالها الحكم على سلامة هذا السلوك أو ذاك، فتغيب مرجعية الحكم وتظهر معايير جديدة كثيرة ومتناقضة، وغالبا ما يترتب على ذلك تراجع في الدلالات الاجتماعية للسلوك وغياب لتمثيل الأفراد لها.

تعد ظاهرة المتاجرة بالمخدرات ومظاهر الفساد الاجتماعي الأخرى أنماطا من الفعل الإنساني الذي يحمل في أشكاله المتنوعة دلالات اجتماعية تختلف في المجتمع الواحد بين أوقات مختلفة، وتختلف بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، وتزداد هذه المظاهر انتشارا مع ضعف القيم الأخلاقية والدينية وغياب مظاهر الضبط الاجتماعي وضعف فعاليته، وهي تتناقص

مع انتشار القيم الأخلاقية والدينية وقوة الضبط الاجتماعي، هذا ويظهر الضعف في منظومة القيم الأخلاقية والدينية مع توفر شرطين أساسيين هما غياب المعاني (الاجتماعية والحضارية والأخلاقية) للسلوك في ذات الفاعلين من جهة، وعدم تمثل الفاعلين لهذه المعاني من جهة أخرى، ففي الحالة الأولى يضطرب الفاعل ويصبح غير قادر على التمييز بين الأفعال في أبعادها لتناقض الدلالات التي يحملها، وفي الحالة الثانية تغيب الدلالات الاجتماعية للسلوك ويصبح الفرد أميل إلى تلبية رغباته وشهواته، مما يجعل أفراد المجتمع أقرب إلى البعثرة منهم إلى الوحدة، فتنتشر بينهم مظاهر الميل نحو الحلول الفردية لمشكلاتهم وطموحاتهم دون النظر إلى الأبعاد الاجتماعية للسلوك، ويشكل ذلك أساسا اجتماعيا لانتشار مظاهر الفساد. (رفعت، 1980، ص 65)

- خاتمة:

جاءت هذه الدراسة محاولة بسيطة لإلقاء الضوء على موضوع مهم يتعلق بالخلفية السوسيو ثقافية لظاهرة ترويج المخدرات، رصدًا لخصوصيات هذه الفئة وبحثًا ودراسة لمواصفاتها السوسولوجية والثقافية والاقتصادية للكشف عن المسببات التي أودت بهم إلى براثن المخدرات ودفعت بهم إلى عالم تهريب المخدرات والمتاجرة بها والترويج لها.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الظروف والعوامل المتداخلة والمتفاعلة، تضافرت وعملت مع بعضها البعض وهيئت المجال لولوج عالم المتاجرة بالمخدرات، فقد اجتمعت الظروف الأسرية وسلاسة عوامل الضبط الاجتماعي وتراجع دور الأسرة بصفتها الوحدة الأساسية في المجتمع عن ذلك الدور الذي يكفل حياة متماسكة ومتضامنة، فضلا عن الظروف الاقتصادية، لاسيما إذا كانت جماعة الأقران من السوء بما كان، مع التسهيلات الموجودة في الحصول على المادة المخدرة بالنظر إلى الكم الهائل من المخدرات التي تدخل إلى التراب الوطني، ما دفع بعض الأفراد إلى ولوج عالم الانحراف وأن يتخذوا من المخدرات وسيلة لممارسة نشاطهم الاقتصادي وطريقة لتحقيق عائد مادي، من خلال تهريبها وترويجها والمتاجرة بها، وتعمل كل هذه العوامل عملها إذا كان الفرد غير محصن من الناحية الدينية والأخلاقية، خاصة وأن البيئة التي يعيش فيها المروجون، تؤكد أن المجتمع لم يوفر التسهيلات اللازمة لتحقيق الأهداف التي ينشدها أفرادها، ولهذا أصبح هؤلاء قادرين على التخلي عن قيمهم ومبادئهم شرط الحصول على مبتغاهم وغايتهم، حتى وإن كانت أفعالهم محظورة اجتماعيا وثقافيا وقانونيا وأخلاقيا لا يقبلها المجتمع ولا يقرها العرف، لذلك وفر لهم تهريب المخدرات والمتاجرة بها بدائل لتعزيز مكانتهم وتحقيق أحلامهم.

- قائمة المراجع:

- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. (2014)، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، نيويورك، الأمم المتحدة.
- الزبيدي، محمد مرتضى. (د ت)، تاج العروس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الجزء الحادي عشر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم. (1968)، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر.
- بن عباد، إسماعيل أبو القاسم. (336هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الجزء الرابع، بيروت، عالم الكتب.
- بدوي، أحمد زكي. (1977)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- دعبس، محمد يسري إبراهيم. (1994) الحياة الاجتماعية للمدمن، دراسة اجتماعية في أنثروبولوجية الجريمة، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية.
- العشماوي، السيد متولي. (1995)، الجوانب الاجتماعية لظاهرة الإدمان، الجزء الأول، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- محمد بطي العنزي. (2002)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة ترويج المخدرات، دراسة مسحية على السجناء المروجين بإصلاحية الحائر، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الشرطية، إشراف: محمد فتحي عيد، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف، المملكة العربية السعودية.
- معلوف، لويس. (1986)، المنجد في اللغة، ط35، بيروت، المكتبة الشرقية.
- حسن، سمير إبراهيم. (2007)، الثقافة والمجتمع، تقديم: خضير زكريا، دمشق، دار الفكر.
- الوردی، علي حسين. (1994)، مهزلة العقل البشري، بيروت، دار كوفان.
- الدغماني، حسين مخلف مفرح. (1415)، أثر الحروب في انتشار المخدرات، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف.
- غانم، محمد حسن. (2007)، بحوث ميدانية في تعاطي المخدرات، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- حسين، محي الدين أحمد. (1991)، "في سيكولوجية الاتجاه وتعاطي المخدرات: المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات إزاء تعاطي المخدرات". المجلة الاجتماعية القومية فصلية محكمة، مجلد 28، عدد 2، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- رفعت، محمد. (1989)، إدمان المخدرات أضرارها وعلاجها، ط3، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- رفعت، محمد. (1986)، الآفات الاجتماعية والأمراض النفسية، الموسوعة الصحية، ط1، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
- عبد المنعم، عفاف. (2003)، الإدمان دراسة نفسية أسبابه ونتائجه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- عبد الرزاق، عبد السلام. (1989)، مشكلة المخدرات في الوطن العربي، بغداد: دار الحرية للطباعة.
- دعبس، محمد يسري إبراهيم. (1998)، الإدمان في الثقافات المختلفة، دمنهور: وكالة البناء.
- السعد، صالح. (1996)، المخدرات أضرارها وأسباب انتشارها، عمان، مطابع الأرز.
- اتزيوني، أميتا، وايفا اتزيوني. (1984)، التغيير الاجتماعي، ترجمة محمد احمد حسونة، الجزء الثاني، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.
- الأصفر، أحمد. (2004)، عوامل انتشار المخدرات في المجتمع العربي، الرياض: جامعة نايف.
- بدر، عبد المنعم محمد. (1987)، مشكلة المخدرات، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- بهجت، محمد الصالح. (د.ت) المدخل في العمل مع الجماعات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- حويطي، أحمد. (2004) أهم الأجهزة الدولية والإقليمية العاملة في مكافحة المخدرات، فعاليات الملتقى التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الجزائر.
- فايد، حسين. (د ت)، سيكولوجية الإدمان، بيروت: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
- إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها لسنوات (2017، 2018، 2019، 2020، 2021)، وزارة العدل، الجزائر.
- McGrath, J., and Scarpitti, f., (1970), Youth and Drugs: Perspectives on a Social Problem Illinois: Scott Foresman and Company.
- Rasmussen, s., (2000), Addiction Treatment: Theory and Practice, London: Sage Publication, INC.
- Carey, j., (1968), The College Drug Scene, USA: Prentice-Hall.inc.
- تقرير المخدرات العالمي 2021 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة:

<https://egypt.un.org/ar/133090-tqryr-almkhdtrat-alalmy-2021-alsadr-n-mktb-alamm-almthdt-almny-balmkhdtrat-waljrymt-tathyrat>